



أخبار التربية

قضايا التربية و التكوين في قصاصات وكالة المغرب العربي للأنباء

العدد: 36

المحتويات

✓ استئناف جولة جديدة من الحوار

الاجتماعي

✓ افتتاح سلك لتكوين مكوثي

✓ العاملين الاجتماعيين بجهة الشرقية

✓ حوالي 600 مليون درهم لتمويل

عقد تنمية جامعة

✓ عبد المالك السعدي بطنجة - تطوان



قسم الاتصال - مصلحة الصحافة

وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي

المقر المركزي للوزارة - باب الرواح - الرباط ☎ الهاتف: 52 - 72 - 68 - 0537 الفاكس: 55 - 72 - 68 - 0537

27/10/2009

استئناف جولة جديدة من الحوار الاجتماعي

استؤنفت أمس الاثنين 26 أكتوبر 2009 بالرباط، جولة جديدة من الحوار الاجتماعي، بين الحكومة ووفود عدد من المراكز النقابية.



وذكر بلاغ للوزارة الأولى، توصلت وكالة المغرب العربي للأنباء بنسخة منه، أن هذه الجولة، التي ترأسها الوزير الأول السيد عباس الفاسي، جرت بمشاركة وفود عن قيادات المراكز النقابية للاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والفيدرالية الديمقراطية للشغل والاتحاد الوطني للشغل بالمغرب، يقودها على التوالي السادة ميلودي مخارق وعبد الحميد شباط وعبد الرحمان العزوزي ومحمد يتميم.

وفي بداية هذا الاجتماع، يضيف البلاغ، توجه الوزير الأول بالشكر للحاضرين على تلبيتهم الدعوة ومساهماتهم الايجابية في الاعداد لهذه الجولة الجديدة من الحوار الاجتماعي، معربا عن أمله في أن تتم مواصلة تأصيل روح الحوار والمسؤولية التي طبعت الجولات السابقة. كما ذكر بجهود الحكومة المتواصلة لتلبية مطالب الفرقاء الاجتماعيين. وأشار البلاغ إلى أن وزير الاقتصاد والمالية السيد صلاح الدين مزور ألقى خلال هذا الاجتماع عرضا تطرق فيه إلى الخطوط العريضة لمشروع القانون المالي برسم سنة 2010، الذي يتمحور حول ثلاثة ركائز أساسية تتمثل في النهوض بالنمو الاقتصادي وتسريع وتيرة الاصلاحات وإنجاز الدراسات القطاعية وتعزيز التضامن والتماسك الاجتماعي.

وأضاف المصدر ذاته أنه سيتم استئناف هذه الجولة من الحوار الاجتماعي بجلسة عمل ستعقد يوم ثاني نونبر المقبل، بحضور المراكز النقابية والقطاعات الوزارية المعنية.

حضر هذا الاجتماع، على الخصوص، السادة شكيب بنموسى وزير الداخلية وجمال أغماني وزير التشغيل والتكوين المهني ونزار بركة الوزير المنتدب المكلف بالشؤون الاقتصادية والعمامة ومحمد عبو الوزير المنتدب المكلف بتحديث القطاعات العامة وممثلو القطاعات الوزارية المعنية.

افتتاح سلك لتكوين مكوني العاملين الاجتماعيين بجهة الشرقية

سيستفيد أكثر من ثلاثين من الجامعيين والمهنيين والأطر الإدارية بالمنطقة الشرقية من برنامج سلك "تكوين مكوني العاملين في القطاع الاجتماعي في الجهة الشرقية" الذي أحدثته جامعة محمد الأول بوجدة برسم السنة الجامعية 2009-2010. وأوضح الكاتب العام لجامعة محمد الأول، السيد محمد شكري، في كلمة في حفل افتتاح هذا السلك، اليوم الاثنين بكلية الطب والصيدلة بوجدة، أن عدد المستفيدين منه يبلغ 34 شخصا بينهم 18 جامعيًا و16 من المهنيين والإداريين الذي يشتغلون في مختلف مجالات العمل الاجتماعي.

وأضاف أن السلك يضم ست وحدات موزعة على ستة أشهر بمعدل وحدة مدتها أسبوع في كل شهر، ويشرف عليها جامعيون وأخصائيون اجتماعيون من إيطاليا وإسبانيا، مبرزا أن التكوين يروم بالأساس تعزيز قدرات مكوني الجامعة والفاعلين الإداريين والمجتمع المدني العامل في المجال الاجتماعي.

كما يروم هذا السلك، الذي أحدث بشراكة مع برنامج "آرت غولد ماروك" وبدعم من شبكة الجامعات "آرت أونيفيرسيتاس" تقريب المشرفين على هذا التكون من الواقع في الميدان بغية الوصول إلى تحديد أكثر دقة ووضوحا لبرامج التنمية التي تستجيب لحاجيات المجتمع.

ويتوخى كذلك هذا السلك، المندرج في إطار المبادرة الوطنية لتكوين 10 آلاف عامل اجتماعي، تأهيل التكوين وتحسين جودة التعليم في شعب العمل الاجتماعي بجامعة محمد الأول، وتعزيز القدرات المهنية لمسؤولي البنيات الاجتماعية والفاعلين المحليين المنخرطين في مسار التنمية الاجتماعية للجهة.

وأكد السيد محمد شكري أنه بفضل التعاون بين جامعة محمد الأول ومختلف فاعلي التنمية الاجتماعية بالمغرب وإيطاليا وإسبانيا، أصبح هذا المشروع نموذجا لتبادل المعارف والخبرات قصد الاستجابة للحاجيات المطروحة على المستويين الجهوي والوطني من حيث الكفاءات والأطر العاملة في قطاع العمل الاجتماعي.

حوالي 600 مليون درهم لتمويل عقد تنمية جامعة عبد المالك السعدي بطنجة - تطوان

تستفيد جامعة عبد المالك السعدي من غلاف مالي يناهز 600 مليون درهم على مدى أربع سنوات في إطار عقد تنمية الجامعة المغربية في إطار تفعيل البرنامج الاستعجالي لإصلاح نظام التربية والتكوين .

وأشارت وثيقة لجامعة عبد المالك السعدي (ولاية طنجة تطوان) إلى أن هذا الغلاف المالي سيتم توزيعه خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2009 و2012 لبث نفس جديد في نهج الإصلاح الجامعي.

وبالإضافة إلى هذا الغلاف المالي، من المنتظر أن تتعزز أطر الجامعة خلال هذه المدة ب 189 إطارا جامعيا، من خلال استغلال المناصب المالية التي سيتم إحداثها للتعاقد مع الباحثين الجامعيين في بعض التخصصات التي ستركز عليها التكوين الجامعي مستقبلا.

وتتمثل التزامات الجامعة في إطار هذا العقد بتوسعة طاقة استقبال المؤسسات الجامعية وتأهيل بنياتها وتوجيه الطلبة نحو التخصصات العلمية والتقنية والمهنية وتنمية المسالك المهنية في التخصصات المفتوحة والرفع من عدد طلبة المدارس والكليات ذات الدخول المقنن.

كما تلتزم الجامعة بالرفع من المردودية الداخلية والخارجية للنظام التكويني، وتعزيز قدرة اندماج الطلبة في سوق الشغل، والنهوض بالبحث العلمي من خلال تجهيز المختبرات، وتقوية استقلالية الجامعة وحكامتها التدبيرية، وتعزيز الكفاءات الجامعية من خلال وضع برنامج للتكوين المستمر.

وأوضح رئيس جامعة عبد المالك السعدي السيد مصطفى بنونة، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن التوجه المستقبلي للتكوين الجامعي سينحو في اتجاه دعم مختلف التخصصات العلمية والتقنية واللغات، كالتكوينات المرتبطة بالتجارة والهندسة والترجمة.

وأشار في هذا الصدد إلى الشراكات التي تعقدها جامعة عبد المالك السعدي مع محيطها المهني، مشددا على رغبة الجامعة في الاستمرار في التعاون مع الوكالة الخاصة لطنجة المتوسط من خلال دعم التكوينات في مجال المهن المينائية (اللوجستيك، النقل...) وفتح مسالك تكوينية في المهن التقنية الجديدة استجابة لحاجة سوق الشغل بالمنطقة بعد فتح وحدات صناعية متطورة (الميكانيك لتلبية حاجات مصنع "رونو"، والاتصالات...).

وأبرز في هذا الإطار افتتاح المدرسة الوطنية للعلوم التطبيقية بمدينة تطوان السنة الماضية من أجل دعم العرض التكويني العلمي والتقني بجهة طنجة تطوان.

على مستوى تحسين مؤشرات التكوين، قال السيد بنونة إن الجامعة ستحاول خلال هذه الفترة تقليص معدل الهدر الجامعي إلى حوالي النصف، أي حصر عدد المغادرين في 15 بالمائة من مجموعة الطلبة المسجلين خلال السنة الأولى بدل 30 بالمائة المسجلة حاليا، عبر منح دروس إضافية من طرف الأساتذة الباحثين بالجامعة أو طلبة الماجستير المتفوقين.

تجدر الإشارة إلى أن عقود تنمية الجامعات، التي تم التوقيع عليها مطلع الشهر الجاري بأكادير تحت رئاسة صاحب الجلالة الملك محمد السادس، تتطلب اعتمادات مالية إجمالية تصل إلى 12 مليار و600 مليون درهم، إذ تشكل هذه العقود إطارا تعاقديا مندمجا لتأهيل وتوسيع البنيات التحتية والرفع من الطاقة الاستيعابية للجامعات وتحديث تجهيزاتها وتحسين شروط العرض التربوي والنهوض بالبحث العلمي.